

التطورات المالية

نظرة عامة

كان لارتفاع أسعار النفط والغاز الطبيعي في الأسواق العالمية والتحولت السياسية التي شهدها عدد من دول المنطقة العربية أثراً بارزاً على أوضاع المالية العامة في الدول العربية خلال عام 2011. فقد ساهم تصاعد أسعار النفط خلال عام 2011 وما ترتب عنه من زيادة في الإيرادات المالية في الدول العربية النفطية⁽¹⁾، في زيادة الإنفاق العام في معظم هذه الدول من خلال زيادة الأجور والرواتب والتحويلات الاجتماعية وأشكال الإنفاق الجاري الأخرى، إضافة إلى زيادة الاستثمار الحكومي، بينما ارتفعت الضغوطات على الموازنة العامة في الدول العربية ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً والمستوردة للنفط مما أدى إلى ارتفاع فاتورة الدعم الحكومي. وقد قامت الدول العربية التي تأثرت بالتحويلات السياسية التي شهدتها المنطقة العربية مؤخراً بتنفيذ سياسات مالية توسعية كاستجابة للمطالب الشعبية والفئوية لتوفير فرص العمل وتعزيز العدالة الاجتماعية وتحقيق النمو الشامل. ومن ناحية أخرى، لجأت الدول العربية التي لها علاقات تجارية واقتصادية وثيقة مع أوروبا إلى إتباع سياسات مالية توسعية لتعزيز الطلب المحلي ودفع عجلة النمو الاقتصادي في ضوء تفاقم أزمة الديون الأوروبية وما ترتب عنها من تراجع في الطلب الخارجي على صادرات هذه الدول من السلع والخدمات.

وفي ضوء هذه التطورات، نمت الإيرادات العامة والمنح في الدول العربية كمجموعة بنسبة بلغت حوالي 26.2 في المائة لتصل إلى حوالي 892.4 مليار دولار في عام 2011. وقد نمت الإيرادات البترولية⁽²⁾ بحوالي 34.2 في المائة لتصل إلى حوالي 653.8 مليار دولار، بينما ارتفعت الإيرادات الضريبية بنسبة أقل بلغت حوالي 7.6 في المائة لتبلغ نحو 142.2 مليار دولار. وشكلت الإيرادات البترولية حوالي 73.3 في المائة من إجمالي الإيرادات العامة والمنح في عام 2011. وبالنسبة للإنفاق العام، فقد ارتفع في الدول العربية كمجموعة بنسبة بلغت حوالي 12.4 في المائة ليصل إلى حوالي 798.1 مليار دولار في عام 2011. وارتفع الإنفاق الجاري بحوالي 14.8 في المائة ليصل إلى حوالي 588.4 مليار دولار، كما ارتفع الإنفاق الرأسمالي بنسبة 9.0 في المائة ليبلغ حوالي 210.3 مليار دولار في عام 2011.

(1) تتضمن الدول العربية النفطية الدول المصدرة الرئيسية للنفط، وهي دول مجلس التعاون الخليجي، والعراق، والجزائر، وليبيا، والسودان واليمن. وتشمل الدول العربية ذات الاقتصادات المتنوعة الأردن، ولبنان، وسورية، ومصر، وتونس، والمغرب، وموريتانيا، وجيبوتي وجزر القمر.

(2) تشمل الإيرادات البترولية إيرادات النفط والغاز الطبيعي.

ونجم عن التطورات في جانبي الإيرادات والإنفاق، تحقيق الموازنة العامة المجمعة للدول العربية فائضا كليا بلغ حوالي 94.25 مليار دولار في عام 2011، مقارنة بعجز بلغ حوالي 2.98 مليار دولار في عام 2010. وقد بلغت نسبة الفائض المالي الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة حوالي 4.0 في المائة في عام 2011 مقابل عجز بنسبة 0.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010. وجاء هذا التحسن مدفوعا بشكل رئيسي بفائض الموازنة العامة في الدول العربية النفطية كمجموعة والذي ارتفع في عام 2011 ليصل إلى نحو 134.09 مليار دولار، في الوقت الذي تفاقم فيه عجز الموازنة العامة في الدول العربية ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا، والتي سجلت كمجموعة عجزا كليا بلغ حوالي 39.84 مليار دولار في عام 2011.

وفيما يتعلق بالمدىونية العامة، فقد نما إجمالي رصيد الدين العام القائم، متضمناً الدين العام الداخلي والخارجي، في الدول العربية التي تتوفر بياناتها بحوالي 4.8 في المائة ليصل إلى حوالي 468.5 مليار دولار في عام 2011 مقارنة بحوالي 447.1 مليار دولار في عام 2010. غير أن نسبة إجمالي الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي قد تراجعت من حوالي 47.2 في المائة في عام 2010 إلى حوالي 44 في المائة في عام 2011.

الإيرادات العامة والمنح

بلغ إجمالي الإيرادات العامة والمنح في الدول العربية كمجموعة حوالي 892.4 مليار دولار في عام 2011، بزيادة بنسبة 26.2 في المائة عن إجمالي الإيرادات والمنح في عام 2010 والبالغ حوالي 707.1 مليار دولار. وتعزى زيادة الإيرادات العامة في عام 2011 بشكل كبير إلى ارتفاع الإيرادات البترولية في ضوء تصاعد أسعار النفط الخام والغاز الطبيعي في الأسواق العالمية في ذلك العام. وبلغ إجمالي الإيرادات العامة والمنح للدول العربية مجتمعة كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 37.7 في المائة في عام 2011 مقارنة بحوالي 35.3 في المائة في عام 2010، الملحق (1/6) والجدول رقم (1).

الجدول رقم (1)
الإيرادات الحكومية في الدول العربية
عامي 2010 و2011

النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)		هيكل الإيرادات (%)		الإيرادات الحكومية			
				نسبة التغير (%)	القيمة (مليار دولار)		
*2011	*2010	*2011	*2010		*2011	*2010	
27.6	24.3	73.3	68.9	34.2	653.8	487.2	الإيرادات البترولية
6.0	6.6	15.9	18.7	7.6	142.2	132.2	الإيرادات الضريبية
2.5	2.5	6.6	7.1	16.4	58.5	50.2	الإيرادات غير الضريبية
1.5	1.7	3.9	4.7	4.5	34.9	33.4	الدخل من الاستثمار**
37.6	35.1	99.7	99.4	26.5	889.3	703.0	إجمالي الإيرادات العامة
0.1	0.2	0.3	0.6	-25.0	3.0	4.1	المنح
37.7	35.3	100.0	100.0	26.2	892.4	707.1	إجمالي الإيرادات العامة والمنح

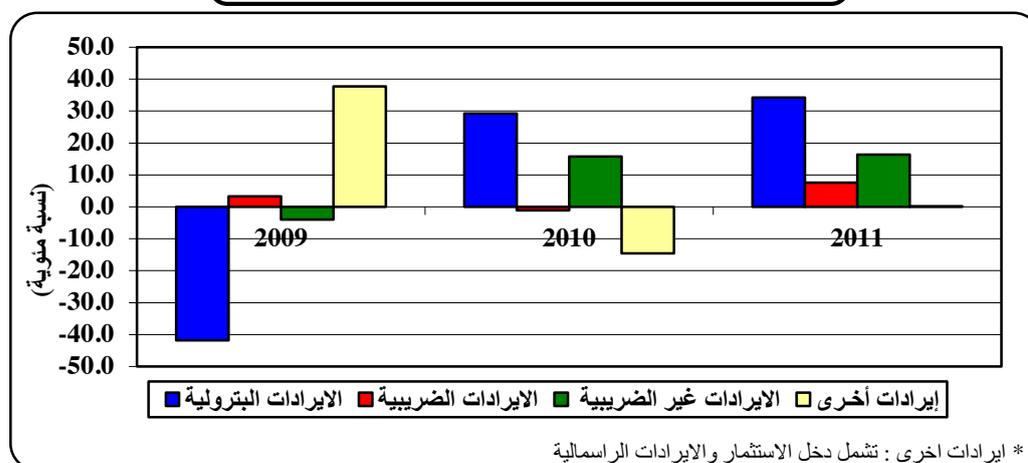
* بيانات أولية وتقديرات.

** تشمل الإيرادات الرأسمالية والدخل من الاستثمار.

المصدر: الملاحق (1/6) و(2/6) و(3/6) و(4/6).

وبالنسبة لعناصر الإيرادات العامة الرئيسية، فقد نمت الإيرادات البترولية للدول العربية كمجموعة بحوالي 34.2 في المائة في عام 2011 لتصل إلى حوالي 653.8 مليار دولار مقارنة بحوالي 487.2 مليار دولار في عام 2010، بينما ارتفعت الإيرادات الضريبية بنسبة بلغت حوالي 7.6 في المائة في عام 2011 لتبلغ نحو 142.2 مليار دولار، مقابل حوالي 132.2 مليار دولار في عام 2010. وقد ارتفعت الإيرادات غير الضريبية بنسبة 16.4 في المائة لتسجل حوالي 58.5 مليار دولار في عام 2011 مقارنة بحوالي 50.2 مليار دولار في عام 2010. وكذلك ارتفع الدخل من الاستثمار بنسبة 2.3 في المائة من حوالي 33.4 مليار دولار في عام 2010 إلى حوالي 34.1 مليار دولار في عام 2011. ومحصلة لهذه التطورات، ارتفعت مساهمة الإيرادات البترولية في إجمالي الإيرادات العامة والمنح لتبلغ حوالي 73.3 في المائة في عام 2011 مقارنة بنسبة 68.9 في المائة في عام 2010. وفي المقابل انخفضت نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية في إجمالي الإيرادات العامة والمنح إلى حوالي 15.9 في المائة في عام 2011 مقارنة بحوالي 18.7 في المائة في عام 2010. وتراجعت أيضاً مساهمة الإيرادات غير الضريبية في إجمالي الإيرادات العامة والمنح من حوالي 7.1 في المائة في عام 2010 إلى 6.6 في المائة في عام 2011. وانخفضت حصة الاستثمار في إجمالي الإيرادات العامة والمنح من 4.7 في المائة في عام 2010 إلى 3.9 في المائة في عام 2011، الملاحق (2/6) و(3/6) و(4/6) والشكل (1).

الشكل (1) : نمو عناصر الإيرادات العامة والمنح
خلال الفترة (2011-2009)



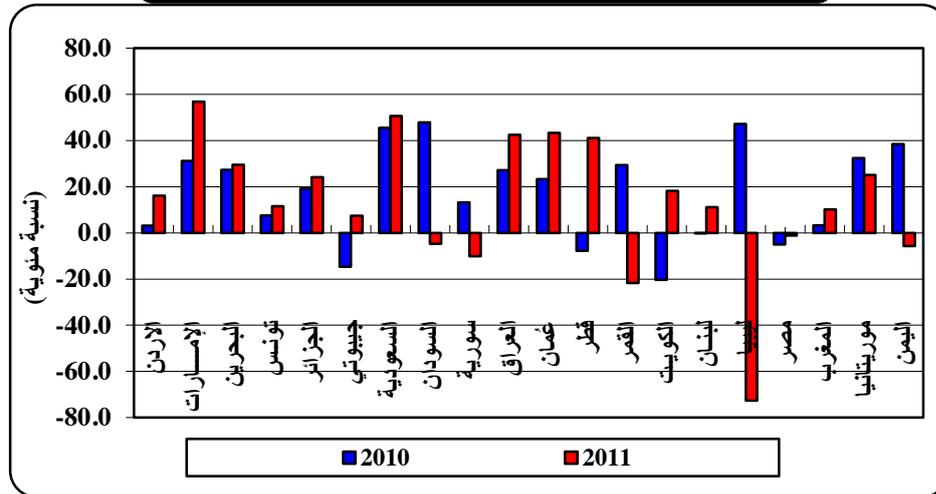
المصدر: الملاحق (1/6) و(2/6) و(3/6) و(4/6).

وقد ارتفعت الإيرادات البترولية للدول العربية مجتمعة بنحو 3.3 نقطة مئوية لتبلغ نسبة 27.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011 مقارنة بحوالي 24.3 في المائة في عام 2010. وتراجعت الإيرادات الضريبية بحوالي 0.6 نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى حوالي 6.0 في المائة مقارنة بحوالي 6.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010. وبقيت نسبة الإيرادات غير الضريبية في حدود 2.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عامي 2010 و2011. وبلغت نسبة الدخل من الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 1.5 في المائة في عام 2011 مقابل حوالي 1.7 في المائة في عام 2010.

وقد بلغ إجمالي المنح من قبل الجهات الدولية والعربية حوالي 3 مليار دولار في عام 2011 مقابل حوالي 4.1 مليار دولار في عام 2010⁽³⁾. وتمثل المنح نسبة ضئيلة من إجمالي الموارد المالية للدول العربية كمجموعة، حيث لم تتجاوز 0.3 في المائة من إجمالي الإيرادات و0.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011.

وبالنسبة لتطورات الإيرادات العامة والمنح للدول العربية فرادى⁽⁴⁾، فقد شهد أداء هذه الدول في عام 2011 تبايناً ملحوظاً، حيث حقق عدد من الدول العربية معدلات نمو ايجابية للإيرادات العامة والمنح مع تفاوت هذه المعدلات، فيما تراجع مستويات الإيرادات العامة والمنح في عدد من الدول العربية الأخرى. فقد سجلت الإيرادات العامة والمنح معدلات نمو عالية في معظم الدول العربية المصدرة للنفط، بلغت حوالي 56.8 في المائة في الإمارات، ونحو 50.7 في المائة في السعودية، وتراوح بين 43.4 في المائة و41.1 في المائة في كل من عمان والعراق وقطر، وتراوح بين 25 في المائة و18 في المائة في الجزائر والبحرين والكويت. كما ارتفعت الإيرادات العامة والمنح في عدد من الدول العربية ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، حيث نمت بنسبة 25.1 في المائة في موريتانيا، وبنسبة تراوحت بين 16 في المائة و10 في المائة في كل من الأردن ولبنان وتونس والمغرب، وبحوالي 7.4 في المائة في جيبوتي. وفي المقابل، تراجعت في عدد من الدول العربية النفطية تضمنت ليبيا والسودان واليمن، حيث انخفضت بحوالي 72.7 في المائة و5.7 في المائة و4.8 في المائة على التوالي. وفي القمر ومصر وسورية تراجعت الإيرادات العامة والمنح بنسبة بلغت حوالي 21.7 في المائة و10.1 في المائة و1.1 في المائة على التوالي، الشكل (2).

الشكل (2) : نمو الإيرادات العامة والمنح في الدول العربية بالعملة المحلية
2010 و2011



المصدر: الملحق (1/6).

(3) تتضمن الدول التي حصلت على منح في عام 2011 كل من الأردن (حوالي 41.4 في المائة من إجمالي المنح)، العراق (حوالي 25.4 في المائة)، تونس (حوالي 10.1 في المائة)، مصر (حوالي 9.5 في المائة)، المغرب (حوالي 7 في المائة)، والبحرين وجيبوتي واليمن والقمر وموريتانيا (أقل من 2 في المائة).

(4) السنة المالية في قطر والكويت تبدأ من مطلع أبريل/نيسان، وفي مصر تبدأ في الأول من يوليو/تموز.

(5) معدلات نمو الإيرادات العامة والمنح للدول العربية فرادى بالعملة المحلية.

فيما يتعلق بالإيرادات البترولية⁽⁶⁾، فقد نمت في الدول العربية كمجموعة بحوالي 34.2 في المائة لتصل إلى حوالي 653.8 مليار دولار في عام 2011. وتعزى هذه الزيادة إلى التطورات الايجابية التي شهدتها أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، حيث ارتفع المتوسط السنوي لسلة خامات أوبك بحوالي 39 في المائة في عام 2011 مقارنة بعام 2010، في ظل استمرار تفاقم الأوضاع الجيوسياسية في مناطق إنتاج النفط متضمنة المنطقة العربية وتزايد حدة نشاطات المضاربة. كما ساهمت في زيادة قيمة الإيرادات البترولية للدول العربية في عام 2011 زيادة إنتاج الدول العربية من النفط الخام بحوالي 5.1 في المائة ليصل إلى حوالي 22.4 مليون ب/ي وارتفاع قيمة صادرات الدول العربية من النفط الخام بحوالي 41.5 في المائة لتبلغ حوالي 667.5 مليار دولار في عام 2011.

وتشكل الإيرادات البترولية مصدراً هاماً للإيرادات العامة في الدول العربية، حيث بلغت نسبتها من إجمالي الإيرادات العامة والمنح للدول العربية مجتمعة حوالي 73.3 في المائة في عام 2011، كما بلغت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعة حوالي 27.6 في المائة. وقد تجاوزت مساهمة الإيرادات البترولية في الإيرادات العامة نسبة 90 في المائة في كل من السعودية والكويت والعراق وليبيا في عام 2011، وتراوحت هذه النسبة بين 85.3 في المائة و72.7 في المائة في كل من البحرين وعمان واليمن، بينما بلغت نسبة 69.5 في المائة و61.4 في المائة في الجزائر والإمارات على التوالي. وبلغت مساهمة الإيرادات البترولية في إجمالي الإيرادات العامة حوالي 23.3 في المائة في السودان في عام 2011، بعد أن تراجعت عن مستوياتها لعامي 2009 و2010 والبالغة 37.9 في المائة و29.4 في المائة على التوالي.

وفي ضوء التطورات الايجابية في أسواق النفط العالمية خلال عام 2011، سجلت الإيرادات البترولية معدلات نمو ايجابية في عدد من الدول العربية. فقد ارتفعت بنسب تجاوزت 50 في المائة في كل من قطر والإمارات وعمان والسعودية، وبنسب تراوحت بين 47 في المائة و25 في المائة في كل من العراق والبحرين والجزائر والكويت. وفي اليمن سجلت الإيرادات البترولية زيادة بنسبة أقل بلغت 12.4 في المائة.

غير أن الإيرادات البترولية انخفضت في ليبيا بنسبة 71.6 في المائة في عام 2011 بعد أن توقف الإنتاج النفطي بصورة تكاد تكون تامة منذ اندلاع ثورة 17 فبراير وحتى شهر سبتمبر 2011. كذلك تراجعت في السودان بحوالي 34.7 في المائة بسبب فقدان السودان لحوالي 75 في المائة من إنتاجه النفطي بعد انفصال جنوب السودان في يوليو 2011. كما تراجعت في مصر وتونس بحوالي 22 في المائة و14 في المائة على التوالي.

أما بالنسبة للإيرادات الضريبية، فقد ارتفعت في الدول العربية كمجموعة بحوالي 7.6 في المائة لتصل إلى حوالي 142.2 مليار دولار في عام 2011. وتعزى هذه الزيادة بشكل أساسي إلى نمو الضرائب على الإنتاج والاستهلاك بنسبة 25.2 في المائة لتصل إلى 53.3 مليار دولار، أو ما نسبته حوالي 37.5 في المائة من الإيرادات الضريبية في

⁽⁶⁾ يتناول الفصل الخامس بالتفصيل التطورات في مجال النفط والطاقة.

عام 2011. كذلك تعزى الزيادة في الإيرادات الضريبية إلى نمو الضرائب على الدخل والأرباح بحوالي 4.1 في المائة لتبلغ حوالي 46.6 مليار دولار، ما يمثل 32.8 في المائة من إجمالي الإيرادات الضريبية في عام 2011. وفي المقابل، تراجعت إيرادات الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية بحوالي 5.5 في المائة لتصل إلى حوالي 22.7 مليار دولار، أو ما يمثل حوالي 16 في المائة من الإيرادات الضريبية في عام 2011، الملحقان (3/6) و(4/6) والجدول رقم (2).

الجدول رقم (2)
البنود الرئيسية للإيرادات الضريبية في الدول العربية
2011-2007

(مليار دولار)

نسبة التغير (%) 2011	*2011	*2010	2009	2008	2007	
7.6	142.2	132.2	133.6	129.3	101.3	الإيرادات الضريبية وهي :
4.1	46.6	44.7	49.4	45.9	34.5	الضرائب على الدخل والأرباح
25.2	53.3	42.6	39.9	34.9	28.5	الضرائب على الإنتاج والاستهلاك
-5.5	22.7	24.0	24.0	26.6	20.8	الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية
-6.0	19.6	20.8	20.3	21.9	17.5	ضرائب ورسوم أخرى

* بيانات أولية وتقديرات.
المصدر: الملحقان (3/6) و (4/6).

وتمثل الإيرادات الضريبية في الدول العربية كمجموعة ما نسبته 15.9 في المائة من إجمالي الإيرادات العامة والمنح في عام 2011، حيث تراجعت عن النسبة المسجلة في عام 2010 والبالغة حوالي 18.7 في المائة. كما بلغت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 6.0 في المائة في عام 2011 مقارنة بحوالي 6.6 في المائة في عام 2010. وتشكل الإيرادات الضريبية مصدراً رئيسياً للإيرادات الحكومية في الدول العربية ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً نسبياً، إذ تجاوزت مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة نسبة 70 في المائة في كل من تونس والمغرب ولبنان ومصر، وتراوحت هذه المساهمة بين 55 في المائة و60 في المائة في الأردن وموريتانيا وجيبوتي، بينما بلغت حوالي 41.5 في المائة في سورية في عام 2011. أما في الدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي فتقل أهمية الضرائب كمصدر رئيسي للإيرادات المالية، في ضوء اعتماد هذه الدول على إيرادات النفط والغاز الطبيعي لتمويل النفقات الحكومية المختلفة. وتقتصر الضرائب في دول مجلس التعاون الخليجي وليبيا إلى حد كبير على الضرائب على التجارة الخارجية وأرباح الشركات الأجنبية العاملة في القطاع النفطي والقطاع المصرفي، حيث لا تفرض حالياً ضريبة القيمة المضافة وضريبة الدخل الشخصي وأرباح الشركات خارج نطاق القطاعين النفطي والمصرفي في هذه الدول. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن بعض الدول المصدرة للنفط والغاز الطبيعي تقوم بإدراج الضرائب على أرباح الشركات الأجنبية العاملة في مجال النفط والغاز الطبيعي ضمن الإيرادات البترولية مما يجعل مستوى الإيرادات الضريبية منخفضاً في هذه الدول.

وعلى صعيد الأداء الضريبي للدول العربية فرادى في عام 2011 مقارنة بعام 2010، فقد نمت الإيرادات الضريبية بحوالي 26.2 في موريتانيا، وبمعدلات تراوحت بين 20 في المائة و10 في المائة في العراق والقطر الجزائر ومصر والسودان، بينما نمت بأقل من 10 في المائة في كل من الأردن وسورية والمغرب وتونس والكويت وجيبوتي. ولقد تراجع مستوى الإيرادات الضريبية بشكل كبير في ليبيا واليمن بحوالي 73 في المائة و17.4 في المائة على التوالي، كما تراجع في عمان بحوالي 3.1 في المائة، وفي لبنان بحوالي 0.9 في المائة.

الإنفاق العام

بلغ إجمالي الإنفاق العام في الدول العربية كمجموعة حوالي 798.1 مليار دولار في عام 2011، بزيادة بنسبة 12.4 في المائة عن مستواه في عام 2010 والبالغ حوالي 710 مليار دولار. وارتفع الإنفاق الجاري بحوالي 14.2 في المائة في عام 2011 ليصل إلى حوالي 588.4 مليار دولار مقارنة بحوالي 515.2 مليار دولار في عام 2010. كما ارتفع الإنفاق الرأسمالي بنسبة 9.0 في المائة في عام 2011 ليبلغ حوالي 210.3 مليار دولار مقابل حوالي 192.9 مليار دولار في عام 2010. ولم يشهد هيكل الإنفاق العام تغيراً كبيراً، حيث شكل الإنفاق الجاري كنسبة من الإنفاق العام 73.7 في المائة في عام 2011 مقابل 72.6 في المائة في العام السابق، في حين انخفضت نسبة الإنفاق الرأسمالي إلى الإنفاق العام لتبلغ 26.3 في المائة مقابل 27.2 في المائة خلال الفترة ذاتها. أما صافي الإقراض الحكومي للدول العربية كمجموعة فقد تحول من 1.9 مليار دولار في عام 2010 إلى -600 مليون دولار في عام 2011، مشيراً إلى تحول وضع الحكومات من مقرضة صافية إلى مقرضة صافية في عام 2011، الجدول رقم (3).

الجدول رقم (3)
الإنفاق العام في الدول العربية
عامي 2010 و2011

النسبة الى الناتج المحلي الاجمالي (%)		هيكل الإنفاق العام (%)		الانفاق العام			
				نسبة التغير (%)	القيمة (مليار دولار)		
*2011	*2010	*2011	*2010		*2011	*2010	
24.9	25.7	73.7	72.6	14.2	588.4	515.2	الإنفاق الجاري
8.9	9.6	26.3	27.2	9.0	210.3	192.9	الإنفاق الراسمالي
0.03-	0.1	0.1-	0.3	132.8-	0.6-	1.9	صافي الإقراض الحكومي **
33.7	35.4	100.0	100.0	12.4	798.1	710.0	إجمالي الإنفاق العام

* بيانات أولية وتقديرات.

** يمثل الإقراض الحكومي ناقصاً السداد.

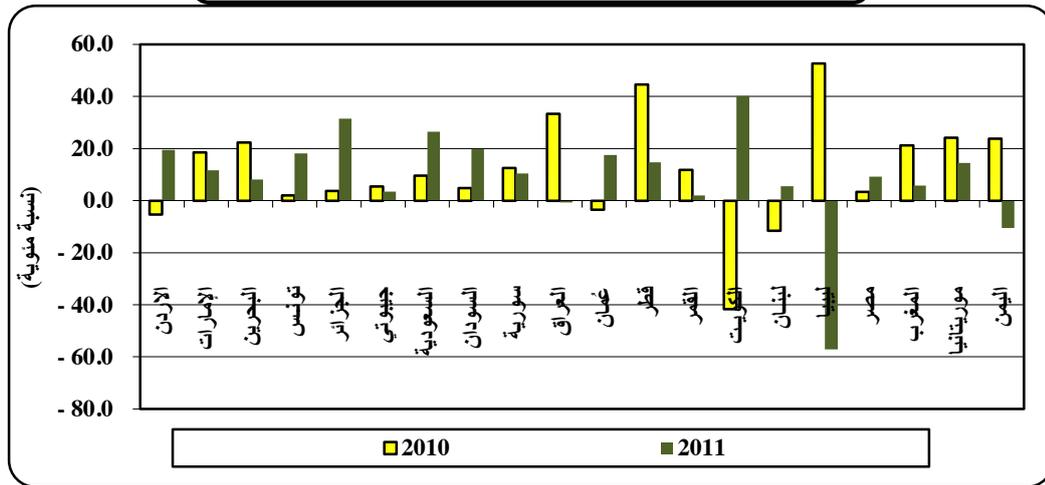
المصادر: الملاحق (5/6)، (6/6) و(7/6).

وبلغ إجمالي الإنفاق العام كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة حوالي 33.7 في المائة في عام 2011 مقارنة بحوالي 35.4 في المائة في عام 2010. وبلغت نسبة الإنفاق الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة حوالي 24.9 في المائة في عام 2011 مقارنة بحوالي 25.7 في المائة في عام 2010، بينما

بلغت النسبة المناظرة للإنفاق الرأسمالي حوالي 8.9 في المائة في عام 2011 مقابل 9.6 في المائة عام 2010. وقد انخفضت نسبة الإنفاق العام، وكذلك نسب عناصره الرئيسية، إلى الناتج المحلي الإجمالي بشكل طفيف في عام 2011 مقارنة بعام 2010، رغم زيادة القيم المطلقة للإنفاق العام وعناصره الرئيسية، وذلك بسبب النمو المرتفع للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية للدول العربية مجتمعة في عام 2011.

وبالنسبة للإنفاق العام في الدول العربية فرادى، فقد قامت معظم الدول العربية خلال عام 2011 بتطبيق سياسات مالية توسعية بأشكال مختلفة تضمن بعضها زيادة الإنفاق الجاري والبعض الآخر تعزيز النفقات الاستثمارية، كما قامت بعض الدول العربية بالتوسع في النفقات الجارية وكذلك الاستثمارية. وجاءت هذه السياسات في إطار الجهود الحكومية المتخذة لتنفيذ الخطط التنموية الموضوعة مسبقاً والرامية إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتخفيض البطالة، وكذلك في إطار الاستجابة للظروف الاقتصادية والسياسية الطارئة التي شهدتها المنطقة العربية خلال العام 2011 خاصة في ضوء المطالب الفئوية والشعبية المتنامية لتوفير مزيد من فرص العمل وتحسين ظروف المعيشة وتعزيز العدالة الاجتماعية وتحقيق النمو الشامل. وفي ضوء تفاقم أزمة الديون الأوروبية وما ترتب عليها من تراجع في الطلب الخارجي على صادرات الدول العربية التي لها علاقات تجارية واقتصادية وثيقة مع أوروبا، لجأ عدد من الدول العربية إلى اتباع سياسات مالية توسعية لتحفيز الاستهلاك والاستثمار الخاص بغية تعزيز الطلب المحلي ودفع عجلة النمو الاقتصادي. كذلك كان لتصاعد أسعار النفط الخام والغاز الطبيعي خلال عام 2011 دوراً هاماً في توفير حيز مالي مناسب لزيادة الإنفاق العام في معظم الدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي، الملحق (5/6) والشكل (3).

الشكل (3) : نمو الإنفاق العام في الدول العربية بالعملة المحلية
2010 و 2011



المصدر: الملحق (5/6).

وكمحصلة لهذه العوامل، ارتفع الإنفاق العام في جميع الدول العربية في عام 2011 باستثناء ليبيا واليمن والعراق، وسجلت الكويت والجزائر والسعودية أعلى معدلات نمو للإنفاق العام في عام 2011 بلغت حوالي 40.2 في المائة

و31.4 في المائة و26.4 في المائة على التوالي. كما نما الإنفاق العام بنسب تراوحت بين 20 في المائة و10 في المائة في السودان والأردن وتونس وعمان وقطر وموريتانيا والإمارات وسورية. وقد بلغت نسبة نمو الإنفاق العام أقل من 10 في المائة في كل من مصر والمغرب ولبنان وجيبوتي والقمر. وفي المقابل، تراجع الإنفاق العام في ليبيا واليمن والعراق بحوالي 57.1 في المائة و10.5 في المائة و0.7 في المائة على التوالي.

وبالنسبة لطبيعة السياسة المالية التوسعية التي اتبعتها عدد من الدول العربية في عام 2011، فقد تركزت هذه السياسة في زيادة الإنفاق الجاري وكذلك الرأسمالي في معظم الدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي. ففي الجزائر ارتفعت النفقات الجارية بنسبة 54.1 في المائة (بحوالي 20 مليار دولار) لتبلغ نسبتها إلى الإنفاق الكلي حوالي 68 في المائة، كما ارتفع الإنفاق الرأسمالي بحوالي 7.7 في المائة (بحوالي 2 مليار دولار) لتصل نسبته من الإنفاق الكلي إلى حوالي 32 في المائة. وقد ارتفع الإنفاق الجاري في الكويت بحوالي 50.3 في المائة (بحوالي 17.4 مليار دولار)، مما ساهم في زيادة نسبته في الإنفاق العام لتبلغ حوالي 91 في المائة. كذلك ارتفعت النفقات الرأسمالية في الكويت ولكن بنسبة أقل بحدود 10 في المائة ولم تتجاوز 8.6 في المائة من الإنفاق الكلي في عام 2011. أما في السعودية، فقد توسع الاستثمار الحكومي بشكل واضح في عام 2011، حيث قامت السعودية بزيادة الإنفاق الرأسمالي بحوالي 38.9 في المائة، أو ما يعادل 20.6 مليار دولار، مقابل زيادة في الإنفاق الجاري بلغت 21.0 في المائة. وكمحصلة لذلك، ارتفعت نسبة الإنفاق الرأسمالي في السعودية من 30.4 في المائة من الإنفاق الكلي في عام 2010 إلى حوالي 33.4 في المائة في عام 2011، مقابل تراجع في نسبة الإنفاق الجاري من حوالي 69.6 في المائة في عام 2010 إلى حوالي 66.6 في المائة في عام 2011، الملحق (6/6).

وقامت مصر والسودان والأردن وجيبوتي وتونس والمغرب وموريتانيا باتباع سياسات مالية توسعية ركزت على زيادة الإنفاق الجاري، مع تراجع الإنفاق الرأسمالي في عدد من هذه الدول. ففي مصر، على سبيل المثال، ارتفع الإنفاق الجاري بحوالي 8.1 في المائة في عام 2011، إلا أن الإنفاق الرأسمالي تراجع بحوالي 21.7 في المائة. كذلك في جيبوتي ارتفع الإنفاق الجاري بحوالي 9.8 في المائة، بينما تراجع الإنفاق الرأسمالي بنسبة بلغت حوالي 8.2 في المائة.

أما في ليبيا واليمن والعراق، والتي شهدت تراجعا في الإنفاق الكلي عام 2011، كما ذكر من قبل، فقد تراجع كل من الإنفاق الجاري والرأسمالي في ليبيا في ضوء الأحداث السياسية التي شهدتها البلاد خلال عام 2011، إلا أن التدهور في الإنفاق الرأسمالي كان كبيرا وواضحا، حيث تراجع الإنفاق الجاري بحوالي 18 في المائة (بنحو 3.6 مليار دولار)، بينما تراجع الإنفاق الاستثماري بحوالي 86 في المائة، أو ما يعادل حوالي 23 مليار دولار. وفي اليمن نما الإنفاق الجاري بحوالي 7.9 في المائة (بحوالي 622 مليون دولار)، إلا أن الإنفاق الاستثماري تراجع بنسبة كبيرة بلغت حوالي 65.5 في المائة (بحوالي أكثر من مليار دولار)، مما أدى إلى تراجع الإنفاق الكلي. وكذلك في العراق

نما الإنفاق الجاري بحوالي 3.2 في المائة، مع تراجع الإنفاق الرأسمالي بحوالي 12 في المائة، الأمر الذي أدى لتراجع الإنفاق الكلي.

وتضمنت السياسات المالية التوسعية التي تم تطبيقها خلال عام 2011 قيام السعودية بإنشاء 500 ألف وحدة سكنية وبناء مستشفيات جديدة والتوسع في القائم منها، ودفع علاوة تعادل مرتب شهرين لموظفي الحكومة، وزيادة الحد الأدنى لأجور القطاع العام، وتوسيع مظلة التأمينات الاجتماعية وإعانات البطالة، إضافة إلى مواصلة صرف بدل التضخم البالغ 15 في المائة من الراتب لموظفي القطاع العام. وقامت عمان بتوفير وظائف لخمسين ألف مواطن واستحداث إعانات بطالة شهرية. وقامت البحرين بتقديم تحويلات نقدية بقيمة 2,660 دولار أمريكي لكل أسرة. كما قامت الكويت بتقديم دعم عيني في شكل أطعمة أساسية للمواطنين لمدة 14 شهرا إلى جانب التحويلات النقدية. وفي الإمارات تم اتخاذ برنامج لتنشيط مشروعات البنية التحتية يركز على الإمارات الشمالية، وزيادة معاشات التقاعد للعسكريين بحوالي 70 في المائة، وتقديم دعم حكومي لأسعار الأرز والخبز. وقامت الجزائر بإجراءات تمثلت في الإعفاء الضريبي المؤقت لتخفيف العبء الضريبي على السكر وزيت الطعام. أما اليمن فقد قام بزيادة أجور القطاع العام، وتوسيع تغطية صندوق الرعاية الاجتماعية ليشمل 500 ألف أسرة إضافية، وإعادة تطبيق العلاوات والبدلات لموظفي الخدمة المدنية، بالإضافة إلى تعيين 60 ألف من حديثي التخرج.

وفيما يتعلق بالتوزيع الوظيفي للإنفاق الجاري في الدول العربية كمجموعة، فقد انخفضت نسبة نفقات الخدمات الاجتماعية من الإنفاق الجاري بشكل طفيف من حوالي 33.2 في المائة في عام 2010 إلى حوالي 31.1 في المائة في عام 2011، إلا أن هذه النفقات ظلت تستحوذ على أكبر نسبة من الأنفاق الجاري. وفي المقابل، ارتفعت نسبة نفقات الخدمات العامة من حوالي 25.7 في المائة في عام 2010 إلى حوالي 27.1 في المائة في عام 2011، محتلة المرتبة الثانية في مخصصات الإنفاق الجاري. كذلك ارتفعت نسبة نفقات الأمن والدفاع من 22.4 في المائة في عام 2010 إلى حوالي 23 في المائة في عام 2011. أما نسبة نفقات الشؤون الاقتصادية فقد ارتفعت من 11.3 في المائة إلى حوالي 14.4 في المائة في عام 2011، الملحق (8/6).

وبالنسبة للدول العربية فرادى، فقد انخفضت حصة نفقات الخدمات الاجتماعية في عام 2011 مقارنة بعام 2010 في كل من الإمارات وتونس والسعودية ومصر واليمن، وارتفعت في الأردن والعراق وجيبوتي وعمان وقطر، بينما ظلت تقريبا على نفس مستواها في عام 2010 في لبنان والمغرب وموريتانيا والكويت. وقد شكلت نفقات الخدمات الاجتماعية أكثر من 50 في المائة من الإنفاق الجاري في الأردن وتونس واليمن رغم انخفاض هذه النسبة في تونس واليمن في عام 2011، بينما تراوحت بين 30 في المائة و43 في المائة من الإنفاق الجاري في البحرين والسعودية وعمان ومصر والمغرب وموريتانيا، وبين 20 في المائة و29 في المائة في كل من الكويت وجيبوتي، وأقل من 20 في المائة في بقية الدول العربية التي توفرت لها بيانات.

وفيما يتعلق بحصة نفقات الخدمات العامة من الإنفاق الجاري، فقد ارتفعت هذه الحصة في العراق والأردن والبحرين واليمن ومصر والسعودية، بينما انخفضت في الإمارات وتونس وقطر، وظلت كما هي في كل من عمان ولبنان والمغرب وموريتانيا في عام 2011 مقارنة بعام 2010. وتستحوذ نفقات الخدمات العامة على نسبة كبيرة من الإنفاق الجاري في قطر، حيث بلغت هذه النسبة حوالي 63 في المائة في عام 2011 رغم انخفاضها عن مستواها في عام 2010. كذلك شكلت هذه النفقات نسبة كبيرة بلغت حوالي 46 في المائة من الإنفاق الجاري في لبنان في عام 2011. وتراوحت نسبة نفقات الخدمات العامة من الإنفاق الجاري بين 20 في المائة و30 في المائة في كل من الإمارات والسعودية ومصر، وأقل من 20 في المائة في بقية الدول العربية.

وبالنسبة لحصة نفقات الأمن والدفاع من الإنفاق الجاري، فقد ارتفعت هذه الحصة في كل من البحرين والسعودية وعمان واليمن وتونس، وانخفضت في العراق والأردن والإمارات وجيبوتي وقطر والكويت ومصر، بينما بقيت كما هي في لبنان والمغرب وموريتانيا في عام 2011 مقارنة بعام 2010. وتعتبر نسبة نفقات الأمن والدفاع مرتفعة في عمان نسبيًا، حيث بلغت حوالي 43 في المائة من الإنفاق الجاري في عام 2011 مقابل 42 في المائة في عام 2010. وفي الأردن والبحرين والسعودية والمغرب وموريتانيا تراوحت هذه النسبة بين 20 في المائة و35 في المائة، بينما بلغت أقل من 20 في المائة في بقية الدول العربية.

أما فيما يخص نفقات الشؤون الاقتصادية، فقد ارتفعت نسبتها من الإنفاق الجاري في السعودية وقطر والكويت والعراق وتونس وجيبوتي في عام 2011 مقارنة بعام 2010، بينما انخفضت في الإمارات والبحرين وعمان والأردن ومصر واليمن، وظلت عند نفس مستواها في عام 2010 في لبنان والمغرب وموريتانيا. وقد شكلت نفقات الشؤون الاقتصادية حوالي 57 في المائة من النفقات الجارية في الكويت في عام 2011 مقارنة بنسبة 36 في المائة في عام 2010. وبلغت نسبة هذه النفقات من الإنفاق الجاري حوالي 27 في المائة في موريتانيا، وهي نفس النسبة المسجلة لعام 2011. وفي الإمارات والبحرين ولبنان وتونس وليبيا تراوحت هذه النسبة بين 10 في المائة و20 في المائة، بينما لم تتجاوز 10 في المائة في كل من السعودية وقطر وعمان والمغرب ومصر واليمن وجيبوتي في عام 2011.

الوضع الكلي للموازنات العامة

حققت الموازنة العامة المجمعة للدول العربية فائضا كليا بلغ حوالي 94.3 مليار دولار في عام 2011، مقارنة بعجز مالي بلغ حوالي 3 مليار دولار في عام 2010. وكنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، تحول العجز الكلي البالغ حوالي 0.1 في المائة في عام 2010 إلى فائض بلغ حوالي 4 في المائة في عام 2011. ويعزى هذا الأداء الجيد بشكل عام إلى النمو الكبير الذي حققته الإيرادات المالية خصوصا الإيرادات البترولية خلال العام 2011، في ضوء التطورات الايجابية التي شهدتها أسعار النفط الخام والغاز الطبيعي في الأسواق العالمية في ذلك العام، رغم أن معظم الدول العربية تبنت سياسات مالية توسعية تضمنت زيادات كبيرة في الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري. وجدير

بالذكر أن الفائض الكلي في الموازنة العام المجمعة في عام 2011 لا يزال دون مستويات الفوائض المالية التي حققتها الدول العربية كمجموعة في السنوات السابقة للأزمة المالية العالمية، حيث تجاوز الفائض الكلي 112 مليار دولار سنويا خلال الفترة 2006-2008، بنسبة تجاوزت 7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة المذكورة، قبل أن يتحول إلى عجز في عامي 2009 و2010، الملحق (9/6) والجدول رقم (4).

الجدول رقم (4)
عجز/فائض الموازنة العامة في الدول العربية
2011-2006

(مليون دولار أمريكي)

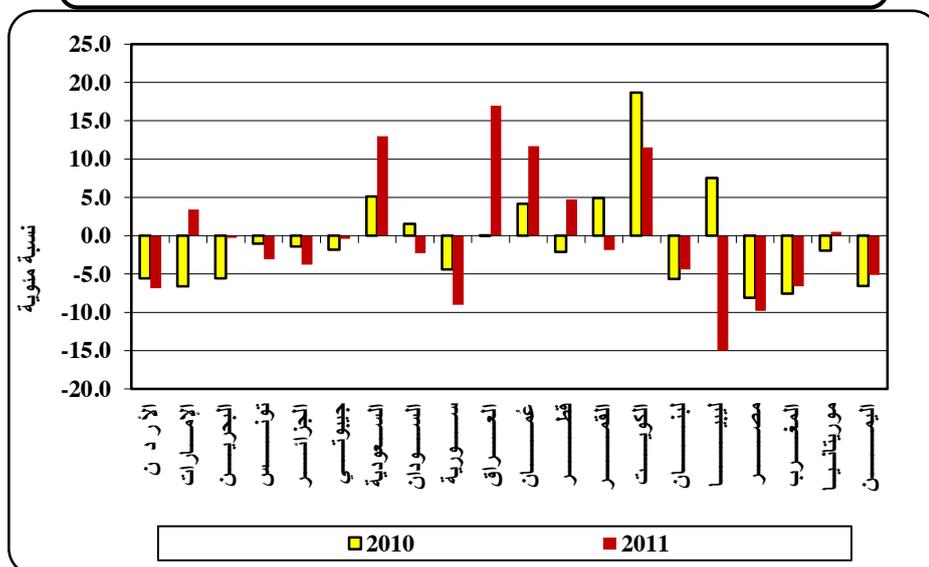
*2011	2010	2009	2008	2007	2006	
94,252	2,975-	55,476-	260,148	112,984	157,513	الدول العربية
4.0	0.1-	3.2-	13.0	7.1	11.5	% من الناتج المحلي الاجمالي
134,090	28,413	30,871-	276,555	127,992	171,505	الدول العربية النفطية
7.2	1.9	2.4-	17.4	10.2	15.8	% من الناتج المحلي الاجمالي
39,838-	31,388-	24,605-	16,407-	15,009-	13,992-	الدول العربية ذات الاقتصادات المتنوعة
7.8-	6.5-	5.6-	4.0-	4.5-	5.0-	% من الناتج المحلي الاجمالي

* بيانات أولية وتقديرات.
المصدر: الملحقان (9/6) و(2/2).

وجاء التحسن الذي شهدته الموازنة العامة العربية المجمعة في عام 2011 مدفوعا بشكل رئيسي بفائض الموازنة العامة في الدول العربية النفطية كمجموعة والذي ارتفع في عام 2011 ليصل إلى نحو 134.1 مليار دولار، في الوقت الذي تفاقم فيه عجز الموازنة العامة في الدول العربية ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا والتي سجلت كمجموعة عجزا كليا بلغ حوالي 39.8 مليار دولار في عام 2011.

فيما يتعلق بالدول العربية النفطية، فقد حققت العراق ودول مجلس التعاون الخليجي (باستثناء البحرين) فوائض في موازنتها العامة، بينما سجلت الجزائر وليبيا والسودان واليمن عجوزات في الموازنة العامة في عام 2011. وتفاقم الوضع المالي بشكل ملحوظ في ليبيا، حيث تحول فائض الموازنة العامة البالغ حوالي 7.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010 إلى عجز بنسبة 15 في المائة من الناتج الإجمالي في عام 2011. أما بالنسبة للدول العربية ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، فقد سجلت الموازنة العامة عجزاً في كل هذه الدول في عام 2011 باستثناء موريتانيا والتي سجلت فائضا في حدود ضيقة لم تتجاوز 0.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. فقد تراجع الوضع المالي، حيث تفاقم العجز الكلي كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في كل من الأردن وتونس وسورية ومصر، إلا أن الوضع المالي الكلي شهد بعض التحسن، حيث تراجع عجز الموازنة أو تحول العجز إلى فائض، في كل من جيبوتي ولبنان والمغرب وموريتانيا في عام 2011 مقارنة بعام 2010، الشكل (4).

الشكل (4) : نسبة الفائض / العجز الكلي في الموازنات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية لعامي 2010 و2011



المصدر: الملحق (9/6).

تطورات الدين العام

نما إجمالي رصيد الدين العام القائم، متضمناً الدين العام الداخلي والخارجي⁽⁷⁾، في الدول العربية مرتفعة المديونية المتوفرة بيانات بشأنها بنحو 4.8 في المائة ليصل إلى حوالي 468.5 مليار دولار في عام 2011 مقارنة بحوالي 447 مليار دولار في عام 2010. إلا أن نسبة إجمالي الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي قد تراجعت من 47 في المائة في عام 2010 إلى 44 في المائة في عام 2011. وبالنسبة للرصيد القائم للدين العام الداخلي، فقد ارتفع بنسبة 6.7 في المائة ليبلغ 292.4 مليار دولار في عام 2011 مقابل 274 مليار دولار في عام 2010. أما الرصيد القائم للدين العام الخارجي فقد نما بنسبة 1.8 في المائة ليبلغ حوالي 176.2 مليار دولار في عام 2011 مقارنة بحوالي 173 مليار دولار في عام 2010. وكمحصلة لهذه التطورات، ارتفعت نسبة الدين الداخلي من إجمالي الدين العام بصورة طفيفة من حوالي 61.3 في المائة في عام 2010 إلى 62.4 في المائة في عام 2011، مقابل تراجع نسبة الدين الخارجي من حوالي 38.7 في المائة إلى حوالي 37.6 في المائة، الجدول رقم (5).

(7) يتناول الفصل التاسع بالتفصيل المديونية العامة الخارجية للدول العربية.

الجدول رقم (5)
المديونية العامة في عدد من الدول العربية
عامي 2010 و2011

(مليون دولار أمريكي)

	الدين العام الاجمالي الى الناتج المحلي الاجمالي (%)		الدين العام الاجمالي		الدين العام الخارجي		الدين العام الداخلي		
	2011*	2010	2011	2010	2011	2010	2011	2010	
الأردن	70.7	67.0	20,412	17,742	6,312	6,486	14,100	11,255	
البحرين	16.6	14.5	4,284	3,175	4,284	3,175	
تونس	67.5	64.2	31,354	28,460	23,372	21,541	7,982	6,919	
الجزائر	2.2	3.5	4,405.26	5,681	4,405	5,681	
جيبوتي	52.4	56.1	648.37	634	648	634	
السودان	55.7	53.2	38,947.00	37,450	38,947	37,450	
سورية	7.2	7.4	4,326.46	4,469	4,326	4,469	
عُمان	12.7	13.9	9,229.00	8,211	9,229	8,211	
القمر	42.4	44.1	240.51	233	241	233	
الكويت	4.3	5.9	6,936	7,106	6,936	7,106	
لبنان	141.9	148.3	56,874	55,058	20,655	20,274	36,219	34,784	
مصر	88.0	92.1	207,354	201,115	33,693	34,993	173,661	166,122	
المغرب	70.2	67.3	65,675	61,517	24,800	23,576	40,875	37,941	
موريتانيا	106.2	114.6	4,315	4,160	3,479	3,318	836	841	
اليمن	48.2	38.7	13,544	12,061	6,073	6,144	7,470	5,916	
المجموع	44.0	47.2	468,544	447,070	176,181	173,010	292,363	274,061	

* بيانات أولية وتقديرات.

المصادر: الملحقان (11/6) و(6/9).

وبالنسبة للدول العربية فرادى، فقد ارتفع إجمالي الدين العام في عام 2011 في كل الدول العربية المتوفر عنها بيانات للدين الداخلي والخارجي. ففي الأردن ارتفع إجمالي الدين العام من حوالي 17.7 مليار دولار في عام 2010 إلى حوالي 20.4 مليار دولار في عام 2011، مع ارتفاع الدين العام الداخلي من 11.3 مليار دولار إلى حوالي 14.1 مليار دولار، وتراجع الدين الخارجي من 6.5 مليار دولار في عام 2010 إلى 6.3 مليار دولار في عام 2011. وكنتيجة لذلك، ارتفعت نسبة الدين العام الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 67 في المائة في عام 2010 إلى حوالي 70.7 في المائة. وفي المغرب ارتفع إجمالي الدين العام من حوالي 61.5 مليار دولار في عام 2010 إلى حوالي 65.7 مليار دولار في عام 2011، بسبب تزايد المديونية الداخلية والخارجية، مما أدى إلى ارتفاع نسبة إجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 67.3 في المائة في عام 2010 إلى حوالي 70 في المائة في عام 2011.

وفي مصر، ارتفع الدين العام الإجمالي من حوالي 201.1 مليار دولار في عام 2010 إلى حوالي 207.4 مليار دولار في عام 2011، بسبب ارتفاع المديونية الداخلية من حوالي 166.1 مليار دولار إلى حوالي 173.7 مليار دولار، في الوقت الذي تراجعت فيه مديونية مصر الخارجية من حوالي 35 مليار دولار إلى حوالي 33.7 مليار دولار عام 2011. وشكل الدين العام الداخلي حوالي 84 في المائة من رصيد الدين العام الإجمالي في عام 2011. كما شكل الدين العام الإجمالي لمصر حصة كبيرة من إجمالي الدين العام لمجموعة الدول العربية المتوفر عنها بيانات بلغت حوالي 44 في المائة في عام 2011.

ولقد ارتفعت المديونية الحكومية الداخلية في تونس من حوالي 7.0 مليار دولار في عام 2010 إلى حوالي 8 مليار دولار في عام 2011، كما ارتفعت المديونية الخارجية من 21.5 مليار دولار في عام 2010 إلى 23.4 مليار دولار في عام 2011، الأمر الذي أدى إلى زيادة رصيد الدين العام الإجمالي من حوالي 28.5 مليار دولار في عام 2010 إلى حوالي 31.4 مليار دولار في عام 2011. وبلغت نسبة المديونية الإجمالية إلى الناتج المحلي الإجمالي 68.4 في المائة في عام 2011 مقابل 64.4 في المائة في عام 2010.

وبالنسبة للبنان، فقد ارتفع الدين العام الداخلي من حوالي 34.8 مليار دولار في عام 2010 إلى حوالي 36.2 مليار دولار في عام 2011، مع ارتفاع مستوى الدين الخارجي من حوالي 20.3 مليار دولار في عام 2010 إلى حوالي 20.7 مليار دولار في عام 2011، مما أدى إلى زيادة الدين العام الإجمالي إلى حوالي 56.9 مليار دولار في عام 2011 مقارنة بحوالي 55.1 مليار دولار في عام 2010. وتراجعت نسبة الدين العام الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي في لبنان من 148.3 في المائة في عام 2010 إلى 141.9 في المائة في عام 2011، إلا أن هذه النسبة تظل الأكبر بين الدول العربية المتوفر لها بيانات.

أما في موريتانيا، فقد ارتفع الدين العام الإجمالي من حوالي 4.2 مليار دولار في عام 2010 إلى حوالي 4.3 مليار دولار في عام 2011، في ضوء تزايد المديونية الخارجية من حوالي 3.3 مليار دولار إلى 3.5 مليار دولار، مع تراجع المديونية الداخلية من حوالي 841 مليون دولار في عام 2010 إلى حوالي 836 مليون دولار في عام 2011. ونجم عن هذ التطورات تراجع الدين العام الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 114.6 في المائة في عام 2010 إلى حوالي 106.2 في المائة في عام 2011.